



بيان
وفد دولة قطر

يُلقيه
السيد علي المنصوري
عضو وفد دولة قطر
إلى

الدورة (٧٦) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمام

اللجنة السادسة

حول

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

٦ أكتوبر ٢٠٢١

السيدة الرئيس،

تُعرب دولة قطر عن سرورها وفخرها البالغ لتولي سعادتكم رئاسة اللجنة السادسة وننقدم لكم ولأعضاء مكتب اللجنة السادسة بالتهنئة على انتخابكم، متمنين لكم النجاح، وتؤكد تعاوننا مع المكتب والوفود المشاركة لإنجاح هذه الدورة، ونعرب عن التقدير للأمين العام على تقريره القيم. ونضم صوتنا إلى بيان حركة عدم الانحياز حول هذا البند.

السيدة الرئيس،

لمس العالم خلال السنوات الماضية الآثار الخطيرة للإرهاب الدولي على التمتع بالسلام والتنمية وحقوق الإنسان، علاوة على تقويضه لجهود التنمية المستدامة، وإعاقة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تتظافر جهود المجتمع الدولي لتحقيقها، وهو ما يدعو المجتمع الدولي لمواصلة التنسيق والتعاون.

لقد أثبتت التجربة الدولية في مكافحة الإرهاب بأن هذا الخطر معقد ومتطور، حيث تستغل التنظيمات الإرهابية الظروف لتعزيز أنشطتهم، بما في ذلك، جائحة فيروس كوفيد-١٩، علاوة على الأشكال الناشئة للإرهاب التي تستفيد من التكنولوجيات الحديثة وتعرض تحديات جديدة كالهجمات السيبرانية ضد البنى التحتية المهمة والإرهاب البيولوجي وغيرها. وعليه، فإن من بالغ الأهمية أن تواكب جهود مكافحة الإرهاب هذه التحديات الناشئة لمواجهة التهديدات الإرهابية.

ونرحب بإجراء المراجعة السابعة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ونجدد تقديرنا لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لتنظيم الأسبوع الافتراضي الثاني لمكافحة الإرهاب ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء في شهر يوليو الماضي، وبحث التحديات الاستراتيجية والعملية لمكافحة الإرهاب في ظل جائحة كورونا التي يواجهها العالم.

السيدة الرئيس،

تُعيد دولة قطر التأكيد على إدانتها القوية للإرهاب بجميع أشكاله متى وأينما ارتكب وأيا كان مرتكبه وبغض النظر عن مبرراته، وتُشدد على أن التهديد الذي يُشكِّله الإرهاب للسلام والأمن الدوليين، يستدعي المزيد من التعاون الفعال بين الدول الأعضاء، والإسراع في التوصل إلى الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. ونؤكد في هذا الخصوص على ضرورة أن تشمل الاتفاقية على تعريف محدد للإرهاب، وعدم ربطه

بدين أو عرق أو ثقافة معينة، وكذلك ضرورة التمييز بين الإرهاب وبين المقاومة المشروعة للاحتلال الاجنبي والدفاع عن النفس وعن حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال

إن سياسة دولة قطر حيال مكافحة الإرهاب تستند إلى نهجٍ شاملٍ يتسق مع الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ويتمشى مع كون دولة قطر شريكاً متميزاً في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وحرصها على تنفيذ الالتزامات المترتبة على انضمامها الى الصكوك الدولية ذات الصلة، واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ كافة القرارات الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب، كما تشارك دولة قطر بفعالية في الآليات الدولية لتنسيق جهود مكافحة الإرهاب وتمويله علاوة على التعاون الثنائي مع الوكالات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب في الدول الصديقة. وفي هذا الإطار، تتعاون بفعالية عدة هيئات وطنية بما فيها اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكتب النائب العام ومصرف قطر المركزي وغيرها. كما تواصل دولة قطر تعاونها مع هيئات الأمم المتحدة المعنية، لا سيما مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

السيدة الرئيس،

وفي إطار الشراكة القائمة بين دولة قطر ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة، نفخر بأن دولة قطر هي مساهمٌ رئيسي في موارده، حيث قدمت مساهمة بمبلغ (٧٥) مليون دولار للسنوات ٢٠١٩-٢٠٢٣ لدعم الموارد الأساسية للمكتب، وقد حققت الشراكة لتنفيذ المشاريع الرائدة نتائج ملموسة، مثل البرنامج العالمي المعني بالتهديدات الإرهابية للأهداف المعرضة للخطر الذي تم تدشينه في يناير من العام الماضي، وبرنامج مكافحة سفر الإرهابيين الذي يزداد الإقبال الواسع على الاستفادة منه ويقدم قيمة مضافة ملموسة للعديد من الدول المستفيدة.

وضمن هذا السياق، ينهض "المركز الدولي للرؤى السلوكية لمكافحة الإرهاب" في الدوحة، التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في الدوحة، والذي تموله دولة قطر، بدور رائد على المستوى الدولي لجمع وتبادل الخبرات ودعم الأبحاث في هذا المجال. كما تم افتتاح "مكتب البرامج المعني بالمشاركة البرلمانية في منع ومكافحة الإرهاب" في الدوحة، الذي يقوم بدور مهم في تيسير وضع نماذج تشريعية بشأن حقوق الضحايا

والتطرف وغيرها من المجالات لتفعيل دور البرلمان في مكافحة الإرهاب والتطرف. كما تقوم دولة قطر بتسخير مجال الرياضة لمكافحة الإرهاب، من خلال المركز الدولي للأمن الرياضي، وهو مؤسسة غير ربحية مقرها في الدوحة تعمل على حماية المناسبات الرياضية الكبرى ومنع التطرف المفضي إلى الإرهاب من خلال الرياضة. وأود التنويه بأن أنشطة دولة قطر ودورها الفاعل في مكافحة الإرهاب، واسعة ومتعددة ولا يتسع الوقت المخصص للكلمة بتعدادها وتناولها.

ختاماً السيدة الرئيس، تجدد دولة قطر التزامها لمواصلة التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، والدول الأعضاء والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ونؤكد العزم على مواصلة العمل كشريك دولي للقضاء على الإرهاب، والعمل في إطار اللجنة السادسة، لتحقيق الأهداف التي نتشارك فيها.

وشكراً السيدة الرئيس،